

سوريا - بيان مستعجل مشترك: مخاوف حقيقية على حياة المحتجزين في سجن حمص المركزي

المئات من المحتجزين تعسفاً يضرّيون عن الطعام للمطالبة بالإفراج عنهم

بدأ (520) محتجزاً في سجن حمص المركزي في يوم الثلاثاء 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017 إضراباً عاماً عن الطعام مطالبين بالإفراج عنهم بشكل فوري بعد سنوات من احتجازهم بشكل تعسفي، وتجددت هذه المطالب عقب تهديدات مباشرة من "الإدارة الجديدة" للسجن متمثلة بالعميد "بلال سليمان محمود"، بدأت بقطع الماء والتيار الكهربائي عن السجناء لعدّة ساعات أثناء محاولة اقتحام السجن التي باءت بالفشل. حيث أنّ هنالك بنائين اثنين يخضعان لسلطة السجناء خوفاً من تحويل عدد منهم إلى المحاكم الاستثنائية والأفرع الأمنية.

وكانت قضية سجن حمص المركزي قد عادت إلى الواجهة بعد زيارة قامت بها وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر يوم الاثنين 16 تشرين الأول/أكتوبر 2017، للوقوف على أوضاع السجناء الصحيّة ووضع الطعام وغيرها من القضايا، إلا أنّ إدارة السجن قامت بمراقبة اللقاءات من خلال فرض تواجد شرطة السجن أثناء المقابلة، ما منع من إيصال مطالب السجناء إلى اللجنة بشكل تام، وخاصة مطالب (492) محتجزاً على خلفية النزاع والأحداث في سوريا، والذين مضى على احتجازهم سنوات عديدة (معظم المحتجزين تمّ تحويلهم من الأفرع الأمنية في الأعوام 2011 و2012). وبحسب مصادر موثوقة من داخل السجن فإنّ هنالك (28) محتجزاً يواجهون خطر إخضاعهم لمحكمة الميدان العسكرية، إضافة إلى (462) من الذين تمّ تحويلهم إلى "محكمة الإرهاب" التي تفتقر إلى المعايير الدولية لإجراء المحاكمات العادلة، علاوة على وجود (30) سجيناً على خلفيات جنائية مختلفة.

ولم تتوقف تهديدات مدير السجن باقتحام المباني التي يتحصن فيها السجناء، وما فتأ بإرسال التهديدات عن طريق إذاعة السجن، وبحسب سجناء فإنّ مدير السجن هدد بحرقهم مع أهاليهم.

تطالب المنظمات الموقّعة على هذا البيان الحكومة السورية إلى الاستجابة الفورية لمطالب المضربين عن الطعام، وخاصة فيما يتعلق بحقهم في عدم تعرّضهم لسوء المعاملة أو إطالة أمد احتجازهم التعسفي بعد اليوم. كما يطالب الموقعون بالكف عن تحويل السجناء إلى المحاكم الميدانية العسكرية والمحاكم الأخرى مثل "محكمة الإرهاب"، ووقف تنفيذ جميع أحكام الإعدام.

ويدعو الموقعين إلى ما يلي:

- إلى الأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان:
- 1. العمل على توفير ضمانات جديّة للحيلولة دون اقتحام السجن وارتكاب مجزرة بحق السجناء أو تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة.
- 2. الضغط على الحكومة السورية بشكل جديّ من أجل إعادة النظر في جميع الأحكام التعسفية التي صدرت بحق المحتجزين أمام المحاكم غير المشكّلة تشكياً قانونياً، والتي لا تُراعى فيها المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.
- إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر:
- الوقوف على المطالب الحقيقية للسجناء وضمان أمنهم وسلامتهم من خلال زيارة ميدانية طارئة للنظر في الحالة الصحية لأكثر من (25) سجيناً من كبار السن (فوق سنّ الستين) وخاصة ممن يعاني من أمراض مزمنة مثل مرضى القلب والسكري وغيرهم.
- إلى الجهات الراعية لمفاوضات الآستانة ومكتب المبعوث الخاص:

الضغط على الحكومة السورية والروسية لمنع ربط قضايا المحتجزين بالقضايا العسكرية على الميدان، ورفض ربط قضية سجن حمص بالوضع العسكري على الأرض، كما حدث عند الحديث عن اتفاق حي الوعر الحمصي، حيث قام محافظ حمص بإبلاغ السجناء عن ربط ملفهم بملف الوعر، ولكن لم يتم إطلاق سراح أي شخص عقب توقيع اتفاقية الوعر وتنفيذها لاحقاً.

المنظمات الموقّعة:

1. الاورومتوسطية لحقوق
2. اطباء و محامون من أجل حقوق الانسان
3. المركز السوري للعدالة والمساءلة
4. منظمة العدالة من أجل الحياة
5. حماة حقوق الإنسان
6. رابطة المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا
7. اليوم التالي
8. مركز توثيق الانتهاكات في سوريا
9. الشبكة السورية لحقوق الإنسان
10. دولتي
11. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
12. المركز السوري للأبحاث والدراسات القانونية
13. أورنامو
14. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة